مقـــدمـة

ترتبط قضايا استهلاك الطاقة فى جوهرها بطائفة من أولويات الدولة لعل أهمها: النمو الاقتصادى، وتقليص الفقر، والحصول على إمدادات كافية من الطاقة، والحصول على التكنولوجيا كلما كان ذلك ممكناً، وحل طائفة واسعة من المشكلات البيئية الملحة، وحشد التمويل اللازم لذلك.

ويتمثل التحدى الذى يواجه إنتاج واستهلاك الطاقة فى الارتفاع فوق هذه الأولويات المتباينة، وضمان التقدم الواسع على كل الجبهات، بدلاً من السماح للخلافات القطاعية أو السياساتية أن تخمد التقدم الضرورى .

ويتطلب ذلك بالضرورة اتخاذ خطوات ملحة لتوسيع وتغريز تطبيق تكنولوجيا إنتاج واستخدام الطاقة التى تقلل من الابتعاثات الملوثة وغازات الدفيئة.. على أن التكلفة المرتفعة للوقود الأحفورى والاعتبارات البيئية والاجتماعية تتكفل بإضفاء أهمية قصوى على كفاءة الطاقة، وتدفع وتَحَفِّز تطوير وتطبيق مختلف مصادر الطاقة البديلة .

وتعتبر زيادة الطلب الاستهلاكى على الطاقة أحد عواقب الزيادة الهائلة للسكان، مما ينطوى على الاستهلاك المتسارع للاحتياطيات الوطنية من الوقود الاحفورى، واستنزافها بمعدلات عالية. وتتمثل إحدى نتائج ذلك فى ضرورة الارتحال من الاعتماد على النفط والغاز إلى المصادر البديلة للطاقة.. والتحول أخيراً (على الارجح فى غضون سنوات قليلة) الى موارد أحفورية أخرى كالفحم المستورد والطفلة الزيتية أو القوى النووية أو الطاقات الجديدة والمتجددة، التى ينتظر أن تُطَوَّر فقط بتكاليف عالية مع تطبيق تكنولوجيا محسنة، ولكن أيضاً مع آثار قد تصحبها فى الجوانب البيئية.

وينقلنا ذلك بالضرورة إلى القضايا الشاملة لاستهلاك الطاقة فى مصر...

فحيث تتشابك قضايا استهلاك الطاقة فى المجتمع المصرى وتتعقد على النحو الذى ترتبط فيه جميعها معاً تأثيراً وتأثراً فى حلقة شديدة التماسك؛ تتضمن فى الوقت ذاته قضايا كالتسعير والدعم، والسَّرَف والترشيد، والهَدَر وكفاءة الطاقة، والنوالية وجودة الخدمة، وعدالة التوزيع والمساواتية، والمصادر التقليدية والمتجددة، والنقل التكنولوجى، والإدراك المجتمعى والوعى، وهيكلية الاقتصاد، والبنية المؤسسية.. شاملة التشريعات والنظم واللوائح.

وينجم التعقيد فى تناول قضايا استهلاك الطاقة فى مصر بالضرورة عن التداخل العضوى الشامل الذى يربط الأثر بالتأثير فى عوامل تتعذر غالباً معالجتها فرادى ،وهو ما يفاقم من صعوبة الوصول إلى حلول ناجعة فيها جميعاً أو فى بعضها على انفراد؛ ويؤخر من ثَمَّ إمكانية إحراز تقدم حقيقى يعود على المجتمع بالنفع العام المأمول لدى النظر فى هذه القضايا.

بَيْدَ أن هذا التشابك العضوى الوثيق بين قضايا استهلاك الطاقة لا يترك سبيلاً لمعالجتها جميعاً فى مثال هذه الكراسة الأولية، ولكنه يفسح المجال –على الأقل مرحلياً– لتناول أشدها تأثيراً فى القضايا جميعها، وعلى ذلك تركز المعالجة الحالية فى هذه الكراسة على قضايا ثلاث أساسية تتلبس على نحو جوهرى باستهلاك الطاقة فى مصر، ألا وهى قضايا التسعير، والدعم، وكفاءة الطاقة... فقضية شائكة كالتسعير لا يمكن تناولها بمعزل عن قضية الدعم.. أو على مَبْعَدَة من قضية الترشيد.. وثلاثتها لا تنفصم بالضرورة عن باقى قضايا النوالية، والعدل فى التوزيع، والمساواة المجتمعية فى الوصول للطاقة.